

# في كلمة ألقاها الوكيل المساعد لشؤون الدعم الفني في الوزارة نيابة عنه في افتتاح مؤتمر «مستقبل السوق المالي الكويتي وآفاق تطوير البورصة» المدعج: عهد جديد للسوق قائم على منظومة تشريعية ورقابية فعالة

## اقتصاديون: مطلوب دخول الحكومة كمستثمر لاستعادة التوازن



حمد العميري وأمين بوذي ود. يوسف العوضي وعلي البدر خلال جلسة العمل الأولى في المؤتمر

فالتشدد في تطبيق القوانين يؤزم ولا يساعد على إيجاد حلول فاعلة، لافتاً إلى أن المطلوب هو المرونة في تطبيق القوانين لتتوسع عمليات الشراء والبيع، مشيراً إلى أن السوق الأميركي نفسه وهو أول من ضربته الأزمة لم تنفخ القوانين بل انتعش عقب تدخل الحكومة بقرابة 614 مليار دولار لدعم أكثر من ألف شركة.

ولفت إلى أن التدخل الحكومي لدعم الاقتصاد يفيد الحكومة نفسها بجانب إفادته للقطاع الخاص، مشيراً إلى أن الحلول الحكومية لكوتيتية لم تكن على المستوى المطلوب، داعياً إلى فهم أوسع لأوضاع لشركات والبحث عن آلية فاعلة تساعد الشركات على النهوض.

ودعا إلى تبني آلية منظمة لخفض رؤوس أموال الشركات كحل لتقليل تأثيرها بالأزمة، إضافة إلى شطب أسهم الخزينة، مشيراً إلى أن هذين الجانبين كفيلاً باستعادة تلك الشركات لتوازنها خلال وقت قريب، مشيراً إلى أنه على المساهمين تقبل التوجهين، وطلب المؤسسات المدنية بدعم البحث العلمي داعياً مؤسسة التقدم العلمي إلى مزيد من المساهمة في هذا الجانب.

وبين أن الفكرة الأساسية لهذه المبادرة هي الشراء بفكر استثماري، بأقل تكلفه على المال العام والسداد مؤجل بسندات مضمونة الاستحقاق بعد خمس سنوات، بحيث يتم تحديد الأسهم المدرجة التي تباع دون قيمتها الدفترية العادلة (والتي بلغت حتى إعداد هذا التقرير 128 شركة من أصل 184 شركة مدرجة أي بنسبة 70٪ من الشركات المدرجة الكويتية في السوق) وشراؤها بخصم 10٪ من القيمة العادلة والسداد بالسندات المؤجلة القابلة للتداول والخضوع على أن يتم شراء تلك الشركات على مراحل وشرائع حسب القيمة الدفترية للشركات المستهدفة والقيام ببعض مهام إعادة الهيكلة ودمج المتشابه منها ثم الترخارح منها بقيمة أعلى وبتوقيت مناسب.

ويحق لحامل السندات إعادة خصمها لدى البنوك أو الانتظار لتاريخ الاستحقاق.

وأوضح بوذي أن المبادرة تقوم على أن تقدم الحكومة عرضاً لشراء أسهم مقابل إصدار صكوك أو سندات تستحق السداد بعد خمس سنوات أو أكثر، من ضمن مجموعة الأسهم التي تقل قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية ويتم الشراء على أساس القيمة الدفترية المعتمدة.

واقترحت المبادرة تكليف إحدى الشركات الرائدة في إدارة الأصول أو عدة شركات مجتمعة بالتنفيذ والاستعانة بشركات ذات خبرة عالية في هذا المجال إن تطلب الأمر كمستشارين أو إنشاء هيئة مستقلة لإدارة عملية التقييم، موضحة أنه قد يكون من المناسب أن تتولى هيئة شبه مستقلة إدارة ملف هذا المقترح، وذلك على نمط مشابه لـ «هيئة تسوية معاملات الأسهم التي تمت بالأجل» التي تم تأسيسها في أعقاب أزمة المناخ عام 1982، والتي نجحت في إدارة الأزمة وتسوية معظم إشكالاتها وتداعياتها، وقد تكون تلك الهيئة المقترحة تابعة للهيئة العامة للاستثمار أو لوزارة المالية، أو ربما مجلس الوزراء، بحيث تتوافر لها الإمكانيات المادية والبشرية لإدارة هذا الملف المهم.

### مساهمات الحكومة

وقال رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية حمد العميري إن السوق الكويتي من أوائل أسواق المنطقة من جهة بيع مساهمات الحكومة في الشركات المدرجة عبر تخصيص ملكيات الهيئة العامة للاستثمار، غير أنه عاب على تعاطي الحكومة مع الأزمة المالية العالمية في ظل انهيار أسواق العالم وقتها الأمر الذي دفع بعض الحكومات للتدخل بدعم شركاتها وأسواقها خصوصاً لما لديها من عمالة وطنية.

وأضاف أن الحكومة كانت عينها على النفط فقط ولا تبعاً بتأثر الشركات بالأزمة المالية.

وقال إنه إذا كانت الحكومة على قناعة بتحقيق أهداف من الوصول بالكويت إلى مركز مالي وتجاري فعلياً أن تقوم بدور إيجابي عبر استخدام المال العام لاسيما لتحريك سوق الأوراق المالية المنقل بكبير من الأسهم، متسائلاً في الوقت ذاته عن المانع من التملك في شركات ناجحة؟

ونكر أن المستثمرين فوجئوا في أكتوبر الماضي بطرح مساهمات الحكومة في كل من «بيتك» و«زين» من خلال اكتتاب عام وهو ما اعتبرناه «كارثة»، إذ إن الأجدى في هذا الصدد هو البيع عن طريق مزاد، مشدداً على ضرورة أن تبحث الحكومة في إمكانية الاستثمار بالشركات وليس الترخارح منها.

ولفت إلى أن صانع السوق لا بد أن يوازن بين العرض والطلب وأن يكون هذا الصانع شركة حكومية هدفها خلق عرض وطلب وليس ربحاً.

## السميط: «جلوبل» تدير أكثر من 4 مليارات دولار

سوق الكويت، ورفض السميطة تحديد التوقيت المتوقع لإعادة إدراج أسهم الشركة في البورصة معتبراً أن الأمر سيعتمد على خطوات هيئة أسواق المال وما يمكن أن تطلبه من الشركة من استفسارات.

ورفض الحديث عن نتائج الشركة لسنة 2014 بسبب القيود التي تفرضها الجهات الرقابية.

وكان بدر السميطة قد نكز خلال جلسة العمل الثانية أن البورصة بحاجة إلى المزيد من التشريعات وتعديل بعض القوانين التي تشجع على دخول المستثمرين للسوق، موضحة أن هناك ضرورة لخلق أدوات استثمارية جديدة والعمل على تقنين عملية المضاربة.

وأضاف السميطة أن هناك فجوة بين السوق الكويتي وأسواق المنطقة ومن الضروري العمل على إزالتها من خلال توحيد القوانين والتشريعات المعمول بها في هذه الأسواق.

ولفت إلى أن السوق بحاجة إلى ما يسمى بصانع سوق يعمل بشكل أكثر حرفية من خلال تشريعات جديدة تخلق زيادة في المعلومات. وشدد على ضرورة تدخل الحكومة لدعم السوق من خلال جهاتها السيادية، لاسيما وأنه في ظل عدم وجود دعم من الحكومة للسوق لن يكون هناك استقرار.

تطرق الجلسة الافتتاحية الأولى من المؤتمر كيفية تطوير السوق المالي والواقع الاقتصادي المحلي، حيث ترأسها رئيس مكتب الاستثمار الكويتي الأسبق في لندن والرئيس التنفيذي الأسبق لبنك الخليج د.يوسف العوضي، بمشاركة الخبير الاقتصادي علي البدر، والعضو المنتدب لشركة بيت الأوراق المالية أمين بوذي، ورئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية حمد العميري.

وتطرق العوضي إلى أهم المبادرات والخطوات المطلوبة لدعم الاقتصاد الكلي وسوق المال، مشيراً إلى أنها مبادرات تتعلق بالقطاع الاقتصادي العام والقطاع المالي، والقطاع التجاري. وأوضح أن هناك حاجة ماسة لبناء مركز متخصص لإدارة الثروات وأسواق المال فضلاً عن بناء قطاع مالي قوي بالإضافة إلى العمل على تطبيق تلك الأهداف بشكل واقعي ملموس.

وبين أن البورصة مكون رئيسي للاقتصاد العام، ولا بد من البدء في التحول الجذري للسوق المالي والذي يعتمد على نظام تداول حديث بشروط إدراج مرنة وأدوات استثمارية متعددة، وأن تشجيع الاستثمار الأجنبي أمر مهم عبر ضمان حقوق هؤلاء المستثمرين.

ولفت إلى أن بعض القوانين بحاجة إلى تعديل لتواكب التطورات الاقتصادية الحالية ومنها قانون B.O.T والخصخصة وبعض القوانين العقارية التي ساهمت في شح الأراضي ونقص التقييم الصناعي، لافتاً إلى أن منهجية المعاملة الاقتصادية يجب ألا تكون بعيدة عن استخدام المال العام حيث أن كل دول العالم الكبرى دعمت اقتصاداتها بالأموال اللقوية من الركود طويل المدى.

### الريادة في المنطمة

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي علي البدر أن الكويت نشطت كمركز تجاري منذ نهاية القرن الـ 18 حتى منتصف القرن الـ 19، وفي الخمسينيات انفردت بتأسيس أول شركات صناعية وتجارية ومصرفية مكنتها من احتلال مركز الريادة على مستوى الخليج ولكن ما لبثت أن تراجع تلك الريادة منذ التسعينيات حينما هيمن القطاع على المؤسسات الحيوية.

وأشار إلى أن بعض القوانين التي صدرت في التسعينيات لا تتناسب مع التطلعات التنموية المطلوبة حيث حدث من النمو وأثرت على تنوع مصادر الدخل.

وتنقد البدر قوانين تخصيص هوية أسواق المال وغيرها، معتبراً إياها مقيدة للقطاع الخاص ومعيقة لعمل الشركات وسيباً في علة البورصة، مشيراً إلى أن تراجع الإدراجات في السوق وزيادة الانسحابات المتكررة للشركات وضعف قيم التداول أبرز الأدلة على ذلك.

ودعا لدعم نشاط البحوث في الكويت والذي يعد منخفضاً للغاية مقارنة بالدول الأخرى، موضحة أن المستثمرين يحتاجون إلى المعلومات التفصيلية وهذا الأمر غير متاح لدينا في الوقت الراهن.

وذكر أن بعض القوانين التي صدرت في التسعينيات لا تتناسب مع التطلعات التنموية المطلوبة حيث حدث من النمو وأثرت على تنوع مصادر الدخل.

وتنقد البدر قوانين تخصيص هوية أسواق المال وغيرها، معتبراً إياها مقيدة للقطاع الخاص ومعيقة لعمل الشركات وسيباً في علة البورصة، مشيراً إلى أن تراجع الإدراجات في السوق وزيادة الانسحابات المتكررة للشركات وضعف قيم التداول أبرز الأدلة على ذلك.

ودعا لدعم نشاط البحوث في الكويت والذي يعد منخفضاً للغاية مقارنة بالدول الأخرى، موضحة أن المستثمرين يحتاجون إلى المعلومات التفصيلية وهذا الأمر غير متاح لدينا في الوقت الراهن.

وذكر أن بعض القوانين التي صدرت في التسعينيات لا تتناسب مع التطلعات التنموية المطلوبة حيث حدث من النمو وأثرت على تنوع مصادر الدخل.

وتنقد البدر قوانين تخصيص هوية أسواق المال وغيرها، معتبراً إياها مقيدة للقطاع الخاص ومعيقة لعمل الشركات وسيباً في علة البورصة، مشيراً إلى أن تراجع الإدراجات في السوق وزيادة الانسحابات المتكررة للشركات وضعف قيم التداول أبرز الأدلة على ذلك.

ودعا لدعم نشاط البحوث في الكويت والذي يعد منخفضاً للغاية مقارنة بالدول الأخرى، موضحة أن المستثمرين يحتاجون إلى المعلومات التفصيلية وهذا الأمر غير متاح لدينا في الوقت الراهن.

وذكر أن بعض القوانين التي صدرت في التسعينيات لا تتناسب مع التطلعات التنموية المطلوبة حيث حدث من النمو وأثرت على تنوع مصادر الدخل.

وتنقد البدر قوانين تخصيص هوية أسواق المال وغيرها، معتبراً إياها مقيدة للقطاع الخاص ومعيقة لعمل الشركات وسيباً في علة البورصة، مشيراً إلى أن تراجع الإدراجات في السوق وزيادة الانسحابات المتكررة للشركات وضعف قيم التداول أبرز الأدلة على ذلك.

ودعا لدعم نشاط البحوث في الكويت والذي يعد منخفضاً للغاية مقارنة بالدول الأخرى، موضحة أن المستثمرين يحتاجون إلى المعلومات التفصيلية وهذا الأمر غير متاح لدينا في الوقت الراهن.

وذكر أن بعض القوانين التي صدرت في التسعينيات لا تتناسب مع التطلعات التنموية المطلوبة حيث حدث من النمو وأثرت على تنوع مصادر الدخل.

وتنقد البدر قوانين تخصيص هوية أسواق المال وغيرها، معتبراً إياها مقيدة للقطاع الخاص ومعيقة لعمل الشركات وسيباً في علة البورصة، مشيراً إلى أن تراجع الإدراجات في السوق وزيادة الانسحابات المتكررة للشركات وضعف قيم التداول أبرز الأدلة على ذلك.



(محمد خلوصي)

نخبة اقتصادية كبيرة في مقدمة الحضور في افتتاح المؤتمر

ان جملة من الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية في ظل الظروف الراهنة، بدءاً بالأزمة المالية العالمية، وصولاً إلى التحديات الحالية التي تواجه الاقتصادات قاطبة وعلى رأسها تراجع أسعار النفط.

وأضاف أن هيئة أسواق المال تبنت توجهات استراتيجية لتمكين أنشطة الأوراق المالية من امتلاك المقومات المطلوبة لتتماشى مع المعايير الدولية.

وأوضح معرفي أن هيئة أسواق تسعي للوصول إلى بيئة استثمارية جاذبة تمتلك مقومات العدالة والكفاءة والتنافسية المطلوبة.

واستعرض التوجهات الاستراتيجية لهيئة أسواق المال على صعيد تطوير سوق الأوراق المالية في خطوتها مسيرة شهدت صدور عدد من التشريعات الضرورية.

وأشار إلى أنه قد ينقصنا إعادة تنظيم وترتيب الأولويات والبدء في خطوات جادة نحو استعادة الريادة في العمل المالي، مشيراً إلى أن السوق الكويتي يمر بمراحل تطويرية عديدة على المستوى التنظيمي والرقابي ولكنها حتى الآن دون الطموح وغير كافية لبناء سوق مالي متكامل.

من جانبه، قال مدير إدارة التوعية في هيئة أسواق المال احمد معرفي أن للبورصة دوراً استثنائياً في واقعنا الاقتصادي جعل منها موضع اهتمام، كما

### معرفي: «الهيئة»

### تطبق سياسة

### الباب المفتوح

### لإبشراك مختلف

### الأطراف في اتخاذ

### القرار

### المطوع: الاقتصاد

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

### الكويتي يسير

### بلا هوية

## مشاركون: إنشاء وزارة معنية بالاقتصاد

## لفك التشابك وإزالة العراقيل



صالح السلمي وعماد المنيع خلال جلسة العمل الثانية في المؤتمر

ترأس رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الاستثمارات المالية الدولية «إيغا» ونائب رئيس اتحاد الشركات الاستثمارية صالح السلمي الجلسة النقاشية الثانية التي عقدت على هامش مؤتمر مستقبل السوق المالي الكويتي وآفاق تطوير البورصة الذي عقد تحت عنوان «الطريق إلى المركز المالي»، بمشاركة عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة بيت التمويل الكويتي الاستثمارية عماد المنيع، والمستشار القانوني والشريك في مكتب احمد الرويع (ASAR) وشركاه حسام عبدالله، فضلاً عن مهند الصانع من الجمعية الاقتصادية الكويتية.

ودعا رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الاستثمارات المالية الدولية «إيغا» ونائب رئيس اتحاد الشركات الاستثمارية صالح السلمي إلى إنشاء وزارة معنية بالاقتصاد تعمل على فك التشابك بين الجهات الاقتصادية وإزالة العراقيل.

وقال إن الكويت لم تقم بتطويرها للنهوض بالاقتصاد، مشيراً إلى ضرورة تدخل الحكومة لمعالجة الخلل ما بين قوى العرض والطلب، ضارباً مثالا على ذلك بأميركا وتخليها عن رأسماليتها تماماً خلال الأزمة الاقتصادية العالمية وتدخلها مباشرة لدعم الشركات وإعادة عجلة الاقتصاد لدورانها لمنع مشكلات اقتصادية كانت محققة.

وأضاف السلمي أن السلطة التشريعية لم تقم بدورها أيضاً لحماية المال الخاص، موضحة أن المال الخاص لا يقل أهمية عن المال العام في التنمية الاقتصادية، مؤكداً على أهمية القطاع الخاص.

وقال إن مساهمة القطاع الخاص استثمارياً في ميزانية الدولة عام 2009/2010 كانت تشكل 14٪ في الناتج المحلي الإجمالي للدولة،

مشيراً إلى تراجع هذا الرقم حالياً مما يظهر معاناة القطاع الخاص.

وأشار السلمي إلى أنه لا بد من أطر تنظيمية وتشريعية لزيادة الناتج الإجمالي للقطاع الخاص، مستدلاً على أهمية القطاع الخاص بما حدث في 2008 من تسريح للعالمية حيث كانت كلفة الأسرحة عن العمل 7 ملايين دينار على المال العام، وتزايدت في 2009 إلى 77 مليون دينار.

وطالب بقوانين تدعم القطاع الخاص وتعمل على النهوض به.

من جانبه قال عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة بيت التمويل الكويتي الاستثمارية عماد المنيع أن البورصة بمنزلة دينامو للاقتصاد المحلي، كونها لديها القدرة على توليد الطاقة التي تتضمن استمرار عجلة التنمية في الدوران.

وأشار المنيع إلى ضرورة تطوير الاقتصاد بشكل عام من خلال الاقتراحات المنسبة، التي تم التطرق إليها خلال جلسات المؤتمر، مستغنياً من انتقادات الشركات العالمية من خلال تقاريرها الصادرة حول تراجع الاقتصاد الكويتي.

وقال المنيع أن قانون هيئة الأسواق المال الصادر في العام 2010 وجهت إليه ملاحظات وليست انتقادات، ولم نر تعديلاً عليه حتى الآن، مطالبا بسرعة اتخاذ القرارات الضرورية.

وبين المنيع أن القطاع الخاص ادار مشروعات اقتصادية ناجحة، مطالبا الحكومة بإيجاد رأس مال يحرك الاقتصاد.

ودعا المنيع إلى إزالة ما يسمى ثقافة التشكيك في البورصة، من خلال التواصل بين هيئة أسواق المال والأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى وضع خطط سنوية في إطار موحد لتسويق التنافس.